الحياة الطيّبة
السنة ١٩
العدد ٣٢
خريف ٢٠١٥ م
ملف العدد

معالم النسق القيميّ الإنسانيّ في الرؤية الإسلاميّة
- المنطلقات النظريّة والآثار العمليّة -

الدكتور العياشي الدراوي[1]

خلاصة:

يكمن ما يُعانيه المسلمون من أزمات وتحدّيات تحول بينهم وبين استعادة النهضة المفقودة، في ضعف القيم لدى الأفراد والجماعات، واختلالها في الواقع العمليّ الذي لا يُمكن أن يستعيد توازنه وانتظامه؛ إلا بتوازن منظومة القيم الضابطة له، وانتظام النسق القيميّ الموجّه له. ومن هنا، تتبدّى العلاقة الجدليّة الوطيدة بين النسق القيميّ الأخلاقيّ من جهة، والنسق الاجتماعيّ من جهة أخرى؛ ما يُحتّم وجود رعاية مخصوصة تحمي النسقين معاً، وتجعل التفاعل الإيجابيّ بينهما أمراً مأموناً.

ويستند نهج الإسلام في التعامل مع مسألة القيم إلى محورين متلازمين؛ أولهما: معنويّ رمزيّ، وثانيهما: اجتماعيّ عمليّ. ويقوم البناء القيمي فيه على مستويات ثلاثة؛ هي: مستوى النظام الفطريّ، والمستوى الشرائعيّ، ومستوى «**الفقه الجمعيّ«للأمّة الذي يُمثّله أئمّتها ومراجعها وعلماؤها وصلحاؤها**.

ومن أهمّ ما يتأسّس عليه النسق القيميّ في المنظور الإسلاميّ؛ جمعه بين سبيلين؛

(1) باحث في الفكر الإسلاميّ، من المغرب.

الأوّل: «**سبيل الإلزام**» المتمثِّل في عدد من الأوامر والنواهي التي توجِّه الإنسان من الخارج من جهة؛ كالإلزام بوازع العقل والضمير، وعبر الترغيب والترهيب، وبواسطة الكفّارات، وعبر الرأي العامّ، وبواسطة السلطان، والثاني: «**سبيل الاعتبار**» المتمثِّل فيما يستبطنه من معانٍ وقيم؛ ممّا يجري حوله؛ سواء أكان قولاً أم فعلاً. الأمر الذي يجعله مخلوقاً يعيش في جوّ من «**الرقابة والالتزام**» يؤهِّلانه لحيازة قدر عال من الانضباط؛ سواء في علاقته بذاته أو بربّه أو بمن (ما) حوله. ولا يُمكن أن يتحقّق هذا المقصد؛ إلا بوجود جملة مقوِّمات أبرزها الآتي: الأساس الدينيّ للقيم، والصلة بين القيم وجوهر الإنسان، وكونيّة القيم وشموليّتها، ووظيفيّة القيم الإسلاميّة.

مصطلحات مفتاحيّة:

النسق القيميّ، النظام القيميّ، النظام الفطريّ، النظام الشرائعيّ، الفقه الجمعيّ، المقصد القيميّ، الخَلْق، الخُلُق، الإلزام، الاعتبار، الرقابة، العقيدة، جوهر الإنسان، الكمال، السلوك، قيم وظيفيّة، التكليف، العقل، الضمير، ...

مقدّمة:

لاشكّ أنّ القيم تُشكّل السبيل الأمثل لنهضة أيّ أمّة من الأمم؛ كما يُعدّ تثبيتها في واقع المجتمعات الإنسانيّة الوسيلة الأنجع لتكوين الجيل الصالح، وبناء الشخصيّة الإيجابيّة الفاعلة والمؤثّرة.

ويبدو من خلال استقراء واقع الناس اليوم أنّه فيما أخذت مختلف الأمم طريق نهضتها المعاصرة التي تتنامى يوماً بعد آخر؛ فإنّ الأمّة الإسلاميّة، ما تزال تبحث عن الأسباب المؤدّية إلى هذه النهضة.

ويتّفق جمع من المفكّرين على أنّه في مقدّمة ما يُعانيه المسلمون من أزمات وتحدّيات تحول بينهم وبين استعادة النهضة المفقودة، يكمن ضعف القيم لدى الأفراد والجماعات واختلالها في الواقع العمليّ الذي لا يُمكن أن يستعيد توازنه وانتظامه؛ إلا بتوازن منظومة القيم الضابطة له، وانتظام النسق القيميّ الموجّه له[1].

أولاً: ضرورة منظومة القيم:

لعلّ من بين ما يؤكّد ما سلف ذِكْره أنّ مختلف التعاريف للقيم تتمحور حول كونها مجموعة من القوانين والمقاييس تنبثق عند جماعة ما، وتتّخذها معايير للحكم على الأفكار والأشخاص في تمظهرهم الفرديّ والجماعيّ، وكذلك للحكم على التصرّفات والمسلكيّات. ويكون للقيم من القوّة والتأثير ما يُحيطها بصفة الإلزام والضرورة والعموميّة؛ ولذلك فأيّ خروج عنها أو زيغ عن اتّجاهاتها يغدو خروجاًعن مبادئ الجماعة ومُثُلها العليا. وبهذا تكون القيم موجّهات السلوك وضوابطه وموازينه؛ مثلما تكون حامية للبناء الاجتماعيّ ومُفعِّلته في الآن نفسه[2].

ومن هنا، تتبدّى العلاقة الجدليّة الوطيدة بين النسق القيميّ الأخلاقيّ

(1) انظر: «الورقة التأطيريّة لمؤتمر «المنهج النبوي ومنظومة القيم»: www.diae.com

(2) انظر: سؤال الأخلاق والقيم في عالمنا المعاصر،أعمال ندوة علميّة للرابط المحمّديّة للعلماء، ط1، الرباط، دار أبي الرقراق، 1433هـ.ق/ 2012م، ص11.

من جهة، والنسق الاجتماعيّ من جهة أخرى؛ ذلك أنّ أيّ ارتجاج أو تشوّه يُصيب أولهما ينعكس، بشكل مباشر أو غير مباشر، على الثاني. ما يُحتّم وجود رعاية مخصوصة تحمي النسقين معاً،وتجعل التفاعل الإيجابيّ بينهما أمراً مأموناً.

ولعلّ ما يقوم دليلاً على هذا أنّ نهج الإسلام في التعاطي مع مسألة القيم -كما سيتبيّن لاحقاً بشيء من التفصيل- يستند إلى محورين متلازمين؛ أولهما: معنويّ رمزيّ، وثانيهما: اجتماعيّ عمليّ. وبهذا«يستحيل تصوّر مجتمع إنسانيّ من دون قيم حاكمة ومؤسّسة، وليست استحالة التصوّر استحالة منطقيّة؛ وإنّما هي - في المقام الأوّل- استحالة واقعيّة، وإنْ كان التطابق بين المنطقيّ والواقعيّ هنا؛ ما لا يقبل الإنكار؛ فالواقع التاريخيّ للمجتمعات البشريّة أثبت ما بين القيم وأنظمة الاجتماع من تلازم قابل للبيان، عن طريق أدوات التحليل التاريخيّ والأنتروبولوجيّ»[1].

ثانياً: مستويات بناء نظام القيم الإسلاميّ:

إذا كانت رسالة النبي الأكرمﷺ؛ إنّما جاءت مكمّلة لرسالات سابقيه من الأنبياءعليهم السلام في بناء القيم لقوله ﷺ: «**إنّما بعثت لأتمّم مكارم الأخلاق**»[2]؛ فإنّ أوّل ما يتبادر إلى ذهن المتدبّر أنّ الشرائع الدينيّة لم تأتِ يوماً من أجل التشبّث بها لذاتها فقط - كما يتصوّر العديد من المسلمين- وإنّما أتت لتحقيق مقصد أوحديتخفّى من ورائها؛وهو غرس شجرة القيم في الأرض على أساس من التوحيد[3]؛ وذلك وفق مستويات ثلاثة؛ هي:

1. **مستوى النظام الفطريّ:** المبثوث في الإنسان كائناً مَنْ كان، يُبيّن له الخير خيراً، ويظهر له الشرّ شرّاً. وهو ما عبّر عنه الحديث النبويّ المشهور: «**كلّ مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه**

(1) بلقزيز، عبد الإله: «القيم والمتغيّرات الاجتماعيّة»، مجلة التفاهم،فصليّة فكريّة إسلاميّة، تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في سلطنة عمان، العدد 36، 2012م، ص304.

(2) البيهقي، أحمد بن الحسين: السنن الكبرى، لا.ط، بيروت، دار الفكر، لا.ت، ج10، ص192.

(3) انظر: غاني، محمد: النسق القيميّ ورعايته في الإسلام: www.diae.com

يهوّدانه وينصّرانه ويمجّسانه»[1]. ومعنى هذا أنّ الله سبحانه وتعالى حينما خلق الإنسان أودع في نفسه تلكم الفطرة السليمة الميّالة للخير والصلاح والمحبّة للآخرين، وهي تعيش - بجانب هذه الفطرة السليمة- في داخلها نوازع وميول شريرة قد توقدها بعض الظروف البيئيّة المحيطة، ومعها الوسوسات الشيطانيّة التي تسوّل للإنسان ظُلمَ أخيه الإنسان والاعتداء على حقوقه؛ بدلاً من مشاركته خيرات هذه الأرض، والمساهمة في إعمارها. وغنيّ عن البيان -هاهنا- أنّ المجتمعات الإنسانيّة قد مرّت بنوع من الانحراف التدريجيّ عن فطرتها السليمة إلى أن تمكّن القويّ فيها، فدفعته قواه الشريرة إلى ظلم أخيه الضعيف، فنهب حقوقه وسلبها، ثمّ أقام سلطته على الظلم والاستبداد»[2].

وفي هذا المعنى، يقول السيد محمد باقر الصدر معلّقاً على الآية الكريمة: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾[3]: «نُلاحظ من خلال هذا النصّ أنّ الناس كانوا أمّة واحدة في مرحلة تسودها الفطرة، وتُوحِّد بينها تصوّرات بدائيّة للحياة، وهموم محدودة، وحاجات بسيطة. ثمّ نمت من خلال الممارسة الاجتماعيّة للحياة المواهب والقابليّات، وبرزت الإمكانات المتفاوتة، واتّسعت آفاق النظر، وتنوّعت التطلّعات، وتعقّدت الحاجات، فنشأ الخلاف، وبدأ التناقض بين القويّ والضعيف، وأصبحت الحياة الاجتماعيّة بحاجة إلى موازين تُحدّد الحقّ وتُجسّد العدل، وتضمن استقرار وحدة الناس في إطار سليم، وتصبّ كلّ تلك القابليّات والإمكانات التي نمّتها التجربة الاجتماعيّة في محور إيجابيّ يعود على الجميع بالخير والرخاء والاستقرار؛ بدلاً من أن يكون

(1) ابن حنبل، أحمد: مسند أحمد، لا.ط، بيروت، دار صادر، لا.ت، ج2، ص233.

(2) انظر: الفضلي، عبد الهادي: «الإسلام وبصائر الوعي: الدين في دعوته الإنسان إلى تبصر قيم ومبادئ الفطرة»، مجلة الكلمة، فصليّة تُعنى بشؤون الفكر الإسلاميّ وقضايا العصر والتجديد الحضاريّ، تصدر عن منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث في بيروت، العدد67، 2013م، ص5.

(3) سورة البقرة، الآية 213.

مصدراً للتناقض، وأساساً للصراع والاستغلال»[1].

ومفاد هذا أنّ الله تعالى حينما بعث الأنبياء عليهم السلام مبشّرين ومنذرين؛ إنّما بعثهم ليغيّروا من واقع المجتمعات البشريّة، ويرجعوها إلى ما كانت عليه من التعايش القائم على «**القيم الفطريّة**» التي تُشكّل أساس بناء منظومة القيم في الإسلام. هذه المنظومة التي «هي بمثابة الجهاز القيميّ الذي اعتمده الإسلام في بناء عقيدته وشريعته، والتي تُحدّد منظوره إلى الحياة الإنسانيّة وإلى مسؤوليّة الإنسان؛ باعتباره لم يُخلق عبثاً، ولا كان ثمرة مصادفة من مصادفات الطبيعة؛ وإنّما هو مستَخلَف في الأرض، مكلَّف بإعمارها، مسؤول عن تحقيق رسالته فيها، مأمور بتنمية قدراته وتزكية نفسه وعبادة خالقه»[2]. وبهذا تكون منظومة القيم الإسلاميّة منسجمة، أشدّ الانسجام، مع الفطرة الإنسانيّة والسنن الكونيّة، راسمة طريق الهداية والخير أمام الناس أجمعين.

2. **المستوى الشرائعيّ**: وبيان ذلك؛ أنّه لأجل العناية بالنظام القيميّ الفطريّ المبثوث في الإنسان- كما سبقت الإشارة- أوْجد الإسلام فلسفة شرعيّة مخصوصة القصد؛ منها: الرعاية المستمرّة لذلك الغرس، وتتبّعه، وتعهّده حتى يثمر النتائج المرجوّة في الناس (أفراداً وجماعات) المنضوين؛ اختياراً واقتناعاً، داخل هذه المنظومة. ولعلّ ما يلفت الانتباه خلال البحث داخل النسق الشرائعيّ؛ عمّا ينمّي هذه المنظومة القيميّة؛ هو طبيعة فلسفة الجزاء في الإسلام التي تنبني على محفّزات على الطاعة من جانب، وعلى روادع عن المعاني من جانب آخر[3]-كما سنبيّن لاحقاً-بما يُعطي للنظام التشريعيّ الإسلاميّ توازناً فريداً يتحقّق

(1) الصدر، محمد باقر: الإسلام يقود الحياة، ط2، طهران، وزارة الإرشاد الإسلامي، 1983م، ص4-5.
(2) شهوان، أسامة أبو العباس: منظومة القيم الإسلاميّة وأثرها في تأكيد التعايش في المجتمع المعاصر، مصر-الزقازيق،1433هـ.ق/ 2012م، ص34.
(3) انظر: غاني،«النسق القيمي ورعايته في الإسلام»، م.س، www.diae.com

معه الوصول بالمجتمع الإنسانيّ إلى ما كان عليه من التعامل الفطريّ (على نحو ما تمّ توضيحه سالفاً) بين الإنسان وخالقه، وبين الإنسان وأخيه الإنسان، وبينه وسائر الموجودات. وهي الحال التي تَكْفُل الخير والصلاح للجميع على حدٍّ سواء[1].

3. **الفقه الجمعيّ**: للأمّة الذي يُمثّله أئمّتها ومراجعها وعلماؤها وصلحاؤها، حيث إنّ هذه الفئة هي التي اختارها المجتمع الإسلاميّ اختياراً من خلال معاهد العلم المختلفة ومؤسّسات التربية الدينيّة والروحيّة؛ لتتولّى أمر صيانة جسم الأمّة من أمراض القيم الهدّامة، والأفكار الدخيلة، والسلوكات الشاذّة[2]؛ وذلك عبر نشر السليم من الأفكار والتمثّلات، وتأصيل ما يجب تأصيله من مفاهيم وتصوّرات، وتقويم المعوجّ من السلوكات والممارسات؛ استناداً إلى قانون أخلاقيّ أصيل، وناموس قيميّ متبصّر مداره على بناء الإنسان (مرتكز البناء الحضاريّ)؛ تحفيزاً وتوجيهاً وهدايةً؛ بغية الوصول به إلى النجاح الدنيويّ العاجل، والفلاح الأخروي الآجل.

ثالثاً: المقصد القيميّ لوجود الإنسان:

بالانطلاق من جملة من النصوص الدينيّة؛ من قبيل: قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[3]، وقوله - تعالى -: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾[4]، وقوله عزّ وجلّ-أيضاً-: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا

(1) انظر: الفضلي،«الإسلام وبصائر الوعي»، م.س، ص14.
(2) انظر: غاني،«النسق القيمي ورعايته في الإسلام»، م.س، www.diae.com
(3) سورة الذاريات، الآية56.
(4) سورة الأحزاب،الآية 72.

﴿نَعْلَمُونَ﴾[1]. وقوله - جلّ جلاله -: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾[2]، بالإضافة إلى قول الرسول الأكرم ﷺ: «**إنّما بعثت لأتمّم مكارم الأخلاق**»، وغيرها من النصوص الكثيرة، يبدو أنّ الإنسان إنّما خُلِقَ لغاية واحدة؛ هي طاعة أوامر الله التكليفيّة باختيار مسؤول. والتكليف الربّانيّ هو أساس إنسانيّة الإنسان، وجوهر هذا التكليف هو الفعل الإنسانيّ الأخلاقيّ، ولن يكون هذا الفعل الإنسانيّ؛ إلا أساس الوظيفة الكونيّة للإنسان. ومعنى هذا أنّ رسالة الإنسان في هذا الكون هي ملء الوجود بالقيم[3].

وإذا كانت القيم ثلاث درجات-كما هو معلوم-أوّليّة طبيعيّة، ووسائليّة نفعيّة، وأخلاقيّة تهذيبيّة، فإنّ قيم الدرجة الأولى محكومة بسنن كونيّة لا دخل للإنسان فيها، فيما قيم الدرجة الثانية محكومة بنفع لا يتجاوز هذه الحياة الدنيا، أمّا قيم الدرجة الثالثة فوحدها التي ينفرد الإنسان بالقابليّة لتحقيقها؛ لكونها مبنيّة وجوداًوعدماً، على إرادته الحرّة المسؤولة. وبها يصير صاحب رسالة كونيّة في هذه الحياة[4]، مستَخلَفاً في الأرض (بوصفه كائناً أخلاقيّاً)، وحاملاً الأمانة الموكَلة إليه.

و«فحوى الأمانة الإلهيّة الوفاء بالشقّ الأخلاقيّ من المشيئة الإلهيّة الذي يقتضي بحكم طبيعته أن تتحقّق بحرّيّة. والإنسان هو المخلوق الوحيد الذي فُطِرَ على نحو يؤهِّله لفعل ذلك. إنّه بقدرته على الفعل أو عدم الفعل يبقى هو المؤهَّل لتحقيق تلك الإرادة في التعامل مع الأمر الإلهيّ التكليفيّ[5]. وعليه، يصير سعيه كلّه أخلاقيّاً.

إنّ هذه المهمّة الجليلة -إذن-، هي الغاية النهائيّة للوجود الإنسانيّ؛ كما أنّها جوهر تعريف مفهوم الإنسان، ومعنى حياته ووجوده على الأرض. لذا ما

(1) سورة البقرة،الآية 30.
(2) سورة الحجرات،الآية 13.
(3) انظر: الفاروقي، إسماعيل: التوحيد: مضامينه على الفكر والحياة، ترجمة: السيد عمر، ط1، القاهرة، مدارات للأبحاث والنشر، 2014م، ص 122.
(4) انظر: م.ن، ص129.
(5) انظر: م.ن.

كان الكون ليكون على ما هو عليه من دون «الشقّ السامي من الإرادة الإلهيّة الذي هو محلّ السعي الأخلاقيّ الإنسانيّ»[1]. وما علّة تكريم الإنسان؛ إلا لكونه متفرّداً بتلك المهمّة؛ أي أنّه بفعله وسعيه الأخلاقيّين يُمثّل جسراً كونيّاً، يتمّ من خلاله إدخال الشقّ الأخلاقيّ من الإرادة الإلهيّة-الأسمى من شقّيها التكوينيّ والنفعيّ- إلى عالم المكان والزمان، ويُصيّره تاريخاً[2].

وبما أنّ للحياة الإنسانيّة غاية؛ أي لها معنى (فيها خير)؛ فإنّ قوام هذا المعنى/الخير - وفق منظور الدين الإسلاميّ- هو تحقيق المشيئة الإلهيّة التي تتحقّق على نحو لاإراديّ في غير عالم الإنسان (أي باطّراد السنن الكونيّة)، وتتحقّق بالطريقة ذاتها (اللاإراديّة) في جانب عالم الإنسان؛ كما هو الشأن -مثلاً- في وظائف الجسد الإنسانيّ العضويّة والنفسيّة. ولكنّها تتحقّق في الشقّ الآخر المتعلّق بالوظائف الأخلاقيّة على نحو إراديّ حرّ. فبالوظائف الأخلاقيّة تتحقّق القيم الأخلاقيّة التي تُشكّل أسس مقوّمات هذا الوجود وسنام الأوامر الإلهيّة التكليفيّة[3].

إنّ الإنسان، تبعاً لما سبق، مخلوق متفرّد بإمكانيّة تحقيق القيمة الأخلاقيّة؛ لأنّه الوحيد من بين المخلوقات المتمتّع بالحرّيّة المطلوبة لذلك؛ لامتلاكه العقل والرؤية المؤهّلين لمثل هذه المهمّة. وعليه، فتجرّد الإنسان من تأدية وظائفه الأخلاقيّة هو تجرّد في الآن نفسه من «**إنسانيّته**» بمعناها الكامل، فيصير بذلك في مرتبة البهائم أو أحطّ منها: ﴿**أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ**﴾[4]؛ ما يؤكّد، بما لا يدع مجالاً للشكّ أنّ «**الخَلْق**» و«**الخُلُق**» الإنسانيّين - في التصوّر الإسلاميّ تحديداً- أمران مترابطان متلازمان وجوداً وعدماً. فلا مخلوقات آدميّة من دون أخلاق، ولا أخلاق متجلّية من دون مخلوقات إنسانيّة.

(1) الفاروقي، إسماعيل: أسلمة المعرفة: المبادئ العامّة وخطّة العمل، ترجمة: عبد الوارث سعيد، الكويت، دار البحوث العلميّة، 1983م، ص60.
(2) انظر: الفاروقي،التوحيد: مضامينه على الفكر والحياة، م.س، ص18.
(3) انظر: م.ن، ص129.
(4) سورة الأعراف،الآية179.

رابعاً: تكامل الخَلْق والخُلُق وتلازمهما:

لقد تقرّر في أذهان كثيرين[1] ممّن انشغلوا بمفهوم الأخلاق؛ أنّها أفعال وسلوكات تؤدّي إلى السموّ بالإنسان منازل لا يدخل فيها وجوده ولا تتحدّد بها هويّته. ومن ثمّة تكون أفعالاً وسلوكات تقترن بما هو زائد (فاضل) على وجوده وهويّته. ودليل ذلك: الاسم الذي اشتهر بالدلالة على الأخلاق الحسنة؛ وهو «**الفضائل**»؛ إذ الفضيلة من الفضل؛ أي «**ما زاد عن الحاجة**»، أو «ما بقي من الشيء بعد الوفاء بالحاجة»، أو «الصفة التي يكمل المرء بواسطتها» -كما هو مقرّر في الأصل اللغويّ اليونانيّ- الأمر الذي يجعل الأخلاق منظوراً إليها بوصفها كمالات (زوائد) يُمكن الاستغناء عنها وتركها،من دون مساس بهويّة الإنسان أو تقويض لوجوده. والحال أنّها «**ضرورات**» لا تقوم هويّة المرء إلا عليها، ولا يستقيم وجوده إلا بها. ولا أدلّ على ذلك؛ من أنّ الإنسان لو أتى بضدّها -أي ساءت أخلاقه- لعدّ لا في الأنام؛ وإنّما في الأنعام[2].

وعلى هذا، يتعيّن اعتبار الأخلاق داخلة في تحديد هويّة الإنسان، محدّدة لماهيّته، كما يقتضي جعل وجود الإنسان مقترناً بوجود الأخلاق، لا سابقاً لها أو متقدّماً عليها. ودليل هذا: أنّ الإنسان أصلاً، خليقة، وَحَدّ الخليقة أن تكون في آن واحد خَلْقاً وخُلُقاً. ومثلما أنّ الخَلْق يمرّ بأطوار، فكذلك الخُلُق يتقلّب في أحوال، وكما أنّ الخَلْق يبدأ في غيب الأرحام قبل الخروج إلى الوجود، فمثله الخُلُق يبدأ في الأرحام قبل أن يتجسّد في عالم السلوك؛ كما يستفاد من قوله - تعالى -: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[3]؛ (التقويم الخلقيّ والتقويم الأخلاقيّ)؛ بمعنى أنّه على نحو مايكون الخَلْق قويّاً عند التحقيق في عالم الوجود، يكون كذلك الخُلُق قويّاً في عالم السلوك. وبعد الخروج إلى الوجود والدخول في السلوك يبقى

(1) انظر: عبد الرحمن، طه: سؤال الأخلاق، ط2، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2005م، ص53.
(2) انظر: م.ن، ص53.
(3) سورة التين، الآية 4.

الفعل الخَلْقيّ غير مفصول عن الفعل الخُلُقي. أو لنقل يصير الفعلان فعلاً واحداً، «فضرورة الخُلُق للإنسان؛ كضرورة خَلْقه، سواء بسواء؛ إذ لا إنسانيّة بغير أخلاقيّة»[1].

خامساً: أسس النسق القيميّ الإسلاميّ:

لاشكّ أنّ من أهمّ ما يتأسّس عليه النسق القيميّ في المنظور الإسلاميّ؛ جمعه بين «**سبيل الإلزام**» المتمثّل في عدد من الأوامر والنواهي التي توجّه الإنسان من الخارج من جهة، و«**سبيل الاعتبار**» المتمثّل فيما يستبطنه من معانٍ وقيم؛ ممّا يجري حوله؛ سواء أكان قولاً أم فعلاً[2]. الأمر الذي يجعله مخلوقاً يعيش في جوّ من «**الرقابة والالتزام**» يؤهّلانه لحيازة قدر عال من الانضباط؛ سواء في علاقته بذاته أو بربّه أو بمن (ما) حوله. ونحسب أنّه لا يُمكن أن يتحقّق هذا المقصد؛ إلا بوجود جملة مقوّمات أبرزها الآتي:

1. الأساس الدينيّ للقيم:

إذا نظرنا إلى الدين على أنّه «معرفة الحقّ الأعلى وتوقيره، وعلى الخُلق باعتباره قوّة النزوع إلى فعل الخير ولجم النفس عن الهوى واتّقاء الشهوات؛ فإنّنا نكون أمام فضيلتين؛ إحداهما: نظريّة، والأخرى: عمليّة. ولمّا كانت الفضيلة العمليّة يُمكن أن تتناول حياة الإنسان في نفسه وفي مختلف علاقاته مع الخلق والخالق؛ فإنّ القانون القيميّ-الأخلاقيّ الكامل هو الذي يرسم طريق المعاملة الإلهيّة؛ كما يرسم طريق المعاملة الإنسانيّة. وكذلك لمّا كانت الفكرة الدينيّة الناضجة هي التي لا تجعل من الألوهيّة مبدأ تدبير فعّال فحسب، بل مصدر حكم وتشريع في الوقت نفسه؛ كان القانون الدينيّ الكامل هو الذي لا يقف عند حدّ وصف الحقائق

(1) عبد الرحمن، سؤال الأخلاق، م.س، ص54-55.

(2) انظر: حلمي، مصطفى: الأخلاق بين الفلاسفة وعلماء الإسلام، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 2004م، ص101.

العليا النظريّة وإغراء النفس بحبّها وتقديسها، بل يمتدّ إلى وجوه النشاط المختلفة،فيضع لها المنهج السوي الذي يسير عليه الفرد والجماعة[1]. وهكذا، «يصل القانون الدينيّ إلى بسط جناحيه على علم الأخلاق كلّه، بل سائر القوانين المنظّمة لعلاقات الأفراد والشعوب؛ بحيث يجعلها جزءً متمِّماً لحقيقته، ويصبغ كلّ قواعدها بصبغة القداسة»[2].

إنّ العقيدة بوصفها المصدر الرئيس للإحساس بقدسيّة القوانين الأخلاقيّة؛ هي أقوى دافع للإنسان إلى الأعمال الإيجابيّة الخيّرة، وأقوى رادع يكفّه عن اتّباع الهوى. وبهذا يظهر مدى تفوّق العقيدة الدينيّة في ضبط الحياة الإنسانيّة؛ إذا قُورنت بالقانون الوضعيّ؛ لأنّ القانون مجرّداً عن الدين لا يكفي لتقويم السلوك البشريّ.

وعلى هذا الأساس، يستحيل في نظر الإسلام الفصل بين القيم الأخلاقيّة والدين؛ لأنّ الأخلاق مؤسّسة بالكلّيّة عليه، لذا، لا يعرف التصوّر الإسلاميّ أيّ ثنائيّات؛ من قبيل: الأخلاق «النظريّة والأخلاق العمليّة»، أو «الأخلاق النسبيّة والأخلاق المطلقة»... ودليل هذا أنّ «المبدأ الأوّل للمعرفة الإسلاميّة؛ هو وحدة الحقّ؛ كما أنّ مبدأ الحياة البشريّة يعود إلى نفس واحدة؛ هي آدم عليه السلام. والمبدأ الأوّل للوجود؛ هو وحدانيّة الله تعالى، وكلّ هذه الوحدات الثلاث مترابطة على نحو لا يقبل الانفصام»[3].

لذلك، كانت أسباب الأخلاق موصولة بأسباب الدين؛ لدرجة لا يُمكن رسم حدود بينهما؛ لأنّ الأخلاق إنّما هي أوّل الأفعال التي تصدر عن ملكات الإنسان، فتصير بصفتها تلك أكثر من غيرها تجذّراً في الحقيقة الدينيّة، أو لنقل في مجال الدين، من حيث هو مجال تلتقي فيه المفاهيم الإنسانيّة والمعنويّة والغيبيّة[4].

(1) انظر: صبحي، أحمد: الفلسفة الأخلاقيّة في الفكر الإسلاميّ، مصر، دار المعارف، 1969م، ص17.
(2) حلمي، الأخلاق بين الفلاسفة وعلماء الإسلام، م.س، ص28.
(3) الفاروقي، التوحيد، م.س، ص126.
(4) انظر: عبد الرحمن، سؤال الأخلاق، م.س، ص25.

2. **الصلة بين القيم وجوهر الإنسان:**

ما يُميّز الأخلاق في الأنموذج الإسلاميّ هو اتّصالها بمختلف جوانب الإنسان؛ سرّه وجهره، باطنه وظاهره، فرده وجماعته، عاجله وآجله؛ أي ارتباطها بكلّ فعل يأتي به الإنسان؛ سواء أكان معنويّاً مجرّداً أم مادّيّاً مجسّداً، وسواء أكان داخلاً في نطاق دائرته الشخصيّة الضيّقة أم مندرجاً ضمن الدائرة الإنسانيّة الواسعة، من منطلق أنّه «لا حدود للتكليف الذي وُضِعَ على كاهل الإنسان فيما يتعلّق بمجال الفعل ومسرحه الداخلَين في حدود استطاعته ووسعه في الكون كلّه. فالفعل الأخلاقيّ خاصّ بالجنس البشريّ كلّه، ومادّته ومسرحه هو كلّ ما في السماوات والأرض. والإنسان مسؤول عن كلّ ما يحدث في الكون، حتى في أبعاد أرجائه، لذا، فالتكليف الذي تحمّله الإنسان عامّ وكونيّ، ولا ينتهي إلا يوم القيامة»[1].

وبهذا يصير المرء-ضمن هذا التصوّر - في منأى عن ظلم نفسه والإضرار بذاته (من حيث هو ذات معزولة) من جهة، وفي منأى عن ظلمه لقرينه في الخلق وضرره به (بوصفه عضواً داخل الجماعة) من جهة أخرى؛ لكون أخلاقيّة الإنسان -ها هنا- إنّما تنبثق من «**الإيمان بمعيّة الله تعالى**» الذي يعني استحضار وجود الحقّ والقيمة اللذَين يؤسِّس الإنسان عليهما دعوى استخلافه وسعيه.

ولا شكّ أنّ «هذا الوعي، من جانب الإنسان، يأسر لبّه تجاه نفسه والعالم من حوله على الفور. فهو وعي يتملّك نفس صاحبه على نحو يملأها بالخوف والرجاء معاً. ومن شأن استيلاء هذا الوعي على نفس الإنسان أن يحيا حياته كلّها-بما فيها أدقّ أسراره الشخصيّة - في ظلّ مراقبة الله تعالى الذي لا يغرب عن علمه مثقال ذرّة في الأرض ولا في السماء. ووفق المعايير المتمشّية مع الإرادة الإلهيّة المتعلّقة بكلّ ما في الوجود، وفي ظلّ الإحساس بحساب وشيك ينتظره-موازين العدالة فيه مطلقة- لا

(1) الفاروقي، التوحيد، م.س، ص122.

يُمكن تصوّر وضعيّة أكثر من هذه الوضعيّة في الانضباط الذاتيّ الكامل والتحفيز الذاتيّ الفعّال»[1].

وعلى هذا الأساس يغدو كلّ ما يصدر عن الإنسان من أفعال وسلوكات، بل وحتى ما يستقرّ في نفسه من أفكار ونوايا، محكوماً بوازع الانضباط الأخلاقيّ المفضي إلى إتيان الواجب والالتزام به، والإقبال على الحقّ والتقيّد به. وغير خاف أنّه انضباط مؤسَّس على نوعين من العلاقات؛ علاقة عموديّة-وهي الأسمى- أي علاقة الإنسان بربّه، ثمّ علاقة أفقيّة تابعة للأولى، أي علاقته بالناس والكون المحيط به.

3.كونيّة القيم وشموليّتها:

لمّا كانت الأخلاق في الأنموذج الإسلاميّ مرتبطة بالدين (العالميّ) أولاً، ومقترنة بسائر أفعال الإنسان ثانياً، لزم بموجب ذلك، أن تكون -أيضاً- عالميّة البعد، كونيّة التوجّه؛ فهي «لا تخصّ صلاح الفرد الواحد ولا فلاح الأمّة الواحدة. وإنّما تبتغي صلاح البشريّة قاطبة، بل تبتغي صلاح جميع المخلوقات التي في عالم الإنسان، ذلك أنّها ترفع همّة الإنسان إلى أن يأتي أفعاله على النحو الذي يجعل نفعها يتعدّى نفسه وأسرته ووطنه إلى العالم بأسره، بحيث تكون كلّ بقعة من العالم وطناً له، ويكون كلّ إنسان فيه أخاً له، ويكون كلّ كائن، سوى الإنسان، نظيراً له»[2]في الخلق. ووفقاً للتصوّر الإسلاميّ كذلك؛ كما أنّ الفرد مكلَّف بتجاوز نفسه إلى الاهتمام بغيره، فإنّ المجتمع مُطَالب بالمثل؛ بتجاوز نفسه إلى الاهتمام بشأن غيره. وبالتّالي، تصير الانعزاليّة؛ سواء بالنسبة للأفراد أو المجتمعات ضرباً من اللامبالاة الأخلاقيّة والعقوق التهذيبيّة. فالمبادئ الأخلاقيّة التكوينيّة للإنسانيّة تبقى ثابتة ومُسَلَّماً بها لأيّ إنسان؛ حتى لو كان منتمياً إلى دين غير الإسلام، أو إلى ثقافة أو حضارة أخرى. وبهذا تسمو عالميّة

(1) الفاروقي، التوحيد، م.س، ص127.
(2) عبد الرحمن، سؤال الأخلاق، م.س، ص158.

الإنسان على كلّ الفوارق بين الناس، وتعود بهم إلى الفطرة الأولى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾[1].

وتبعاً لهذا، نجد الدين الإسلاميّ يُقرّر بكلّ وضوح أنّ التفاضل مشروط بثبات صاحبه على الخير والترقّي في الحكمة والصلاح وفعل الصالحات[2]. يقول - تعالى -: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾[3]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ﴾[4]، ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[5].

وبناءً عليه، ينبذ المجتمع الإسلاميّ النواظم الحصريّة بوصفها معايير للقيمة؛ لكونه مجتمعاً عالميَّ التوجّه، يرفض تأسيس منظومة الحقوق والواجبات على أيّ نواظم تخصيصيّة حصريّة، على عكس -مثلاً-، ما هو حاصل في الديانة اليهوديّة (المحرَّفة) التي تتأسّس على قانون أخلاقيّ يقضي بعدم تعدّي الخير دائرة اليهود أنفسهم. إنّ النقيض الحقيقيّ للعالميّة -إذن-، هو النزعة التخصّصيّة الحصريّة التي اتّخذت شكل الفردانيّة والقبليّة في الماضي وشكل العنصريّة والقوميّة في التاريخ المعاصر.

4. القيم الإسلاميّة قيم وظيفيّة:

لمّا كانت وظيفة منظومة القيم في التصوّر الإسلاميّ ضبط سلوكات الإنسان وأفعاله، والارتقاء به إلى أسمى مراتب الصلاح؛ وجب أن ترتبط هذه القيم لا بالجانب النظريّ الاعتقاديّ فحسب، وإنّما بالممارسات الواقعيّة. بل ليجوز القول إنّه لا أهمّيّة لقيم ولا لأخلاق؛ إلا إذا اقترنت

(1) سورة الروم، الآية 30.
(2) انظر: الفاروقي، التوحيد، م.س، ص154.
(3) سورة الحجرات،الآية 13.
(4) سورة النساء، الآية 1.
(5) سورة الروم، الآية 30.

بأفعال وأعمال، شأنها في ذلك شأن الإيمان: «**ليس الإيمان بالتمنّي ولا بالتحلّي؛ وإنّما ما وقر في القلب وصدّقه العمل**»[1].

وتبعاً لهذا، نجد الإسلام لا يقف عند حدّ عقد النيّة (من حيث هي جوهر الأخلاق الإسلاميّة؛ بحكم ارتباطها بجانب القصد ودافع الإنسان للعمل)، بل يربط الأخلاق بالقيام بالعمل، ويصل القيم بإنجاز الأفعال. ولذا، فإنّ الانضباط القيميّ؛ كما «الالتزام الخُلُقي لا ينبثق من الفكرة المحضة؛ بحيث يُمكن أن تصير القوانين الأخلاقيّة ترفاً عقليّاً؛ وإنّما ينبغي أن تكون قواعد للعمل؛ لأنّ الاتّساق بين النظر والعمل، أو بين الاعتقاد والسلوك في الدين واجب، ومن ثمّ كان لوم القرآن الكريم لمن يبقون فقط عند مستوى القول ولا يتجاوزونه للفعل»[2]. يقول - عزّ وجلّ -: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ٢ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ﴾[3].

إنّ القيم -إذن-، لا تقتصر فقط على امتلاك الإنسان النيّة الصالحة تجاهها، بل يتعيّن عليه تجسيدها على أرض الواقع. والإنسان هو المخلوق الوحيد الذي خلقه الله تعالى لتفعيل تلك القيم. فيتعيّن عليه بالتّالي أن يُحرّك الموجودات، ويُعيد تشكيل الطبيعة؛ ليُجسّد بها وفيها البعد الأخلاقيّ وفق المثال الربّانيّ الذي عرفه بالوحي الإلهيّ المنزل، وهو مكلّف بإخراج مكنونات الوجود من حيّز الكمون إلى حيّز الظهور والتحقّق، وبقدر نجاحه في هذه المهمّة تكون سعادته الأخلاقيّة ويتحقّق فلاحه»[4]. يقول - تعالى -: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمۡ أُجُورَهُمۡ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضۡلِهِۦۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡتَنكَفُواْ وَٱسۡتَكۡبَرُواْ فَيُعَذِّبُهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا

(1) المتّقي الهندي، علاء الدين: كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال، ضبط وتفسير: بكريحياني، تصحيح وفهرسة: صفوةالسقا، بيروت، مؤسّسة الرسالة، 1409هـ.ق/ 1989 م، ج1، ص25.

(2) صبحي، الفلسفة الأخلاقيّة في الفكر الإسلاميّ، م.س، ص51.

(3) سورة الصف، الآيتان 2-3.

(4) الفاروقي، التوحيد، مرجع سابق، ص145. وانظر:دراز، محمد عبد الله: دستور الأخلاق في الإسلام، تعريب وتحقيق وتعليق: عبد الصبور شاهين، الكويت، دار البحوث العلمية، 1996م، ص134.

وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾[1]. ولأجل هذا المقصد يؤكّد القرآن الكريم على عدم رضى الله تعالى عن «**القعود والسلبيّة وعدم الفاعليّة الإنسانيّة**»، ويدين العزلة والانقطاع عن العمل، حتى وإنْ كان المرء يسعى من وراء ذلك إلى تنمية ما بنفسه من فضائل أخلاقيّة؛ كما هو الحال في الرهبانيّة المسيحيّة أو بعض الطرق الصوفيّة الشاذّة. يقول عزّ وجلّ: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ ﴾[2].

وبناءً عليه،إنّ الأخلاق وفق الرؤية الإسلاميّة ذات بعد وظيفيّ عمليّ، وليست أخلاقاً نظريّة«**موصولة**» بالاعتقاد والنظر فحسب. فلا أهمّيّة لفعل خُلُقيّ؛ إلا إذا لم يكن ذا أثر تنمويّ على الفرد والجماعة، على حدٍّ سواء، محصّلاً قدراً من التغيير المادّيّ الظاهر على مستوى الذّات؛ كما على مستوى المجتمع، ومؤدّياً إلى قدر من التعاون والتعارف (خلق الإنسان التعارفيّ التعاونيّ) الممتدّين بامتداد الزمن الإنسانيّ، والمنفتحين انفتاح الكون البشريّ؛بما يجعل من منظومة القيم الإسلاميّةأنموذجاً مواكباً لإيقاع الحياة وطبيعة الإنسان في حركيّتهما وتطوّرهما؛ أي من حيث هو أنموذج متجاوز لمنفعة مادّيّة ما، أو لحظة زمنيّة معيّنة أو كائن إنسانيّ محدّد إلى منافع أوسع (دنيويّة وأخرويّة) وأزمنة متعدّدة وكائنات عديدة. إنّه قانون أخلاقيّ يتخطّى الحياة الأرضيّة، ويتّجه بالإنسان إلى الله تعالى. وليس في هذا من الغرابة في شيء؛ لأنّ أخلاقيّات الإسلام إنّما تنبع من أصلين أساسيين: التوحيد أولاً، والإيمان بالآخرة ثانياً.

سادساً: وجوه الإلزام في منظومة الإسلام الأخلاقيّة[3]:

ما لايخفى أنّ «أيّ مذهب أخلاقيّ يستند على فكرة الإلزام (L'obligation)، فهو القاعدة الأساس والعنصر النووي الذي يدور

(1) سورة النساء،الآية 173.
(2) سورة الحديد، الآية 27.
(3) انظر: سؤال الأخلاق والقيم في عالمنا المعاصر، م.س، ص87 وما بعدها.

حوله كلّالنظام الأخلاقيّ، والذي يؤدّي غيابه إلى سحق جوهر الحكمة العمليّة وفناء ماهيّته؛ ذلك أنّه إذا لم يكن هناك إلزام، فلن تكون هناك مسؤوليّة»[1]. غير أنّ ما يُميّز الإلزام في الشرائع الوضعيّة كونه إلزاماً سطحيّاً ناقصاً؛ لأنّه يقف عند حدود الجرائم من دون أن يتناول الأخلاق (إلزام تخويف وزجر، وليس إلزام إصلاح) من جانب، كما ينصّ على الزجر بالعقوبات الدنيويّة من دون الأخروية، أو يعتمد علّة الاقتناع العقليّ فحسب، من جانب آخر، على خلاف الأنموذج الأخلاقيّ في التصوّر الإسلاميّ الذي يمتاز باستكماله طرق التربية الأخلاقيّة التي تُهذّب النفس وتقوّمها. ومعنى الإلزام في هذا السياق «جعل المكلّف يُصدّق ما قُرِّر من الحقّ، ويُنفّذ ما شُرِّع من الأحكام، ويأخذ ما وصِّي به من مكارم الأخلاق، ويعرف عمّا نهي عنه من مساوئها»[2]. ويُمكن إجمال وجوه الإلزام في القانون الأخلاقيّ الإسلاميّ فيما يأتي[3]:

1. **الإلزام بوازع العقل:**

إذا كان لكلّ شريعة ما يُميّزها عن غيرها، ولكلّ دين ما يُوصَف به أكثر من سواه؛ فإنّ ما يُميّز الشريعة والدين الإسلاميّين إلحاحها الشديد على استخدام العقل، والإكثار من التفكّر في مجمل ما يُحيط بالإنسان ومفصّله؛ مادّة ومعنى، تحقيقاً وتجريداً. والآيات القرآنيّة التي تحثّ على تحكيم العقل وترك اتّباع الظنّكثيرة عديدة؛ ذلك أنّ عقل الإنسان في بدايته كان عاجزاً أمام التجارب المحدودة فيإدراك الخير وتحديد مكارم الأخلاق ومساوئها؛فكان الوحي الإلهي يتولّى هذا التحديد بواسطة الرسل عليهم السلام.«فقد أنزل الله سبحانه آخر كتبه على آخر رسله، وجعل للعقل بمقتضى هذه الشريعة الأخيرة السلطان الأعلى

(1) دراز، دستور الأخلاق في الإسلام، م.س، ص134.

(2) العبد، عبد اللطيف: الأخلاق في الإسلام، مكتبة دار العلوم، 1985م، ص127.

(3) نشير في هذا السياق إلى أنّنا استفدنا من التصوّر العامّ الذي بسطه مصطفى حلمي في كتابه «الأخلاق بين الفلاسفة وعلماء الإسلام»؛ بخصوص تصنيفه لأنواع الإلزام في القانون الأخلاقيّ الإسلاميّ مع شيء من التصرّف الذي اقتضاه المقام.

في إدراك حكمة ما حدّده القرآن من المبادئ لخدمة الحقّ والخير ومكارم الأخلاق»[1].

وهكذا أبطل القرآن الكريم الحجر على حرّيّة التفكير؛ حيث كانت التقاليد قد كبّلت البشريّة وخنقت طاقتها الفكريّة والإبداعيّة. ولئنْ كان من أشرف ثمرات العقل معرفة الله تعالى وحسن طاعته والكفّ عن معصيته، فإنّ من البديهي أن يُصبح الإلـزام بوازع العقل في المحيط الأخلاقيّ أولى الأولويّات، إذ أوضح القرآن الكريم أنّ الله جلّ جلاله خلق الإنسان ليعبده وأنّه يريد اختباره في هذه الحياة الدنيا؛ كما بيّن أنّه لا إكراه في الدين، ودلّ على الأوامر والنواهي؛ لذلك كان الاقتناع العقليّ بالقضايا العقليّة والمبادئ والأحكام أوّل أصناف الإلزام[2].

2. **الإلزام بوازع الضمير:**

إنّ الضمير الشخصيّ للإنسان هو الحَكَم الأساس على وضعيّته الأخلاقيّة. ويرتبط هذا الضمير بفكرة المسؤوليّة من حيث هي ذات اتّصال وثيق بفكرتي الواجب والجزاء. وضمير المؤمن موصول بالله سبحانه. فهو يعيش في حراسة ضميره ويقظة نفسه اللوّامة. ويُسمّى الضمير في عُرف أهل الشرع المراقبة أو خوف الله أو وازع القلب[3]؛ ذلك أنّ بإمكان الإنسان أن يخدع القانون، أو يستغلّه لصالحه، أو يتحايل عليه، أو يفلت من العقاب الذي ينصّ عليه؛ لأنّ القانون من صنع الناس أنفسهم، أمّا ضمير الإنسان؛ فهو بمثابة «**محكمة أمن**» داخل الإنسان، لا يُمكن خداعها أو الإفلات منها؛ لكونها مرتبطة برقابة عليا؛ إنّها لوّامة دائماً، توجّه إلى صاحبها إنذارات تأنيب؛ حتى تردّه إلى الخير[4].

لهذا، فإنّ من مكوّنات الضمير الكبرى «**الرقابة الإلهية**» التي يُعبّر

(1) الجسر، نديم: القرآن في التربية الإسلاميّة، مجلة البحوث الإسلاميّة، القاهرة، 1971م، ص102.
(2) انظر: الأصفهاني، الحسين (الراغب):الذريعة إلى مكارم الشريعة، تحقيق: طه عبد الرؤوف، مكتبة الكلّيّات الأزهرية، 1973م، ص66.
(3) انظر: الجسر، القرآن في التربية الإسلاميّة، م.س، ص122.
(4) الجسر، القرآن في التربية الإسلاميّة، م.س، ص97.

عنها القرآن الكريم في عدد من الآيات. يقول - تعالى -: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾[1].

3. **الإلزام عبر الترغيب والترهيب:**

تتوزّع أساليب القرآن الكريم؛ وهي تؤسّس للقانون الأخلاقيّ؛ من حيث الترغيب والترهيب. فيما يتّصل بالترهيب، نجد الخطاب القرآنيّ يُحذِّر العاصي من الانتقام في النفس والأولاد، أو في المال والثمرات دنيويّاً، والتحذير من أهوال القيامة وعذاب النار أخرويّاً[2].

وفي جانب الترغيب، وَعْد بخير الدنيا لمن يشكر، وحفْظ النعم على مَن يحافظون على سلوك طريق الاستقامة، ووعد المتّقين الصالحين بالجنّة في الآخرة بما فيها من نعيم دائم[3].

4. **الإلزام بواسطة الكفّارات :**

من أساليب ردع الإنسان عن الوقوع في المنكرات، ومن صور تربية الضمير - في الأنموذج الأخلاقيّ الإسلاميّ- تفويض الله سبحانه إلى العبد أن يُعاقب نفسه؛ جزاء بما اقترفت يداه، وتكفيراً عن بعض الذنوب، بالصوم -مثلاً- وهو عقوبة جسديّة، أو عتق رقبة أو إطعام المساكين؛ وهي عقوبة ماليّة. و«هكذا يظهر لون من امتحان الإيمان، وتعوّد الإنسان على محاسبة نفسه بعد الإقرار بذنبه والإذعان لحكم ربّه، وفي هذا تربية للضمير واستحضار للرقابة الإلهيّة. وتعَوّد على الإيمان، والكفّ عن بعض المخالفات»[4].

5. **الإلزام عبر الرأي العامّ:**

من وجوه تميّز الأنموذج الأخلاقيّ في الإسلام الأخذ بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لقوله - تعالى -: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ

(1) سورة ق، الآية16.
(2) انظر: سورة البقرة، الآية 156؛ سورة الأنبياء، الآية 35؛ سورة الروم، الآية 41؛...
(3) انظر: سورة إبراهيم، الآية 7؛ سورة المائدة، الآية 9؛ سورة التوبة، الآية 72؛...
(4) حلمي، الأخلاق بين الفلاسفة وعلماء الإسلام، م.س، ص124.

لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾[1]، وقول الرسول الكريمﷺ:«**مَنْ رأى منكم منكراً؛ فليغيّره بيده، فإنْ لم يستطع؛ فبلسانه، فإنْ لم يستطع؛ فبقلبه؛ وذلك أضعف الإيمان**»[2].

ويعتمد الإلزام على استثارة غريزة حبّ الظهور والرغبة في الثناء. وهذه مِنْ حِكَم القرآن التي تحوّل طاقة الغرائز، وتعمل على إعلائها إلى الخير؛ بأسلوب يستهدف تفعيل الطاقة الإيجابيّة في الإنسان بشكل بارع. وضمن هذا الأفق أخذ القرآن الكريم بأساليب التربية التي تعتمد على نظرة الإعلاء للغرائز؛ مثل تحوّل المقاتلة للنهب والسلب إلى الدفاع عن الوطن والشرف والمستضعفين، واستبدال غريزة حبّ الظهور بالكرم والسخاء، والتبذير بالإنفاق في سبيل اللّه. كلّ ذلك لتوجيه الإنسان إلى عمل الخير وصرفه عن الشرّ.

6.الإلزام بواسطة السلطان:

قد لا تُجدي مع بعض الناس طُرُق الإلزام السابقة، لذا كان لابدّ من وازع أعظم؛ وهو وازع السلطان؛ أي «العقوبات المختلفة التي فرضها القرآن على مرتكبي بعض الجرائم وفوَّض أمرها للحكّام».

وغير خافٍ أنّ مختلف وجوه الإلزام المذكورة؛ إنّما ترمي إلى تحقيق مقصد أساس يتمثّل في توجيه الذّات الإنسانيّة؛ فكراً وشعوراًوسلوكاً، والارتقاء بها طوراً بعد آخر في مدارج «**الكمال**» الإنسانيّ المؤسَّس على الوحي أولاً، والعقل ثانياً. فتصير بذلك ذاتاً توّاقة إلى مكارم الأخلاق المؤدّية إلى الفلاح الموصول بالفرد؛ كما الجماعة، نافرة من مساوئها المفضية إلى النكوص والتدهور على مستوى الذّات؛ كما الغير. وبقدر ما يتحقّق هذا الانضباط الذّاتيّ (والجماعيّ) الموجَّه بنور الدين والمعرفة، تبدو علامات الاستقامة والصلاح التي تنعكس تعارفاً وتعاوناً بين الناس

(1) سورة آل عمران، الآية 110.
(2) ابن حنبل، مسند أحمد، م.س، ج3، ص10.

من جهة، وتنمية وإعماراً للمحيط الخاصّ والعامّ من جهة ثانية. وبهذا تكون الأخلاق ضمن هذا التصوّر أخلاق تعارف وتعاون وتنمية، تمتدّ مفعولاتها من الفرد، إلى الجماعة، إلى الكون كلّه.

خاتمة:

إنّ الأنموذج القيميّ الإسلاميّ ليس مجرّد بناء نظريّ خياليّ أو مثاليّ لا يمكن تطبيقه أو تفعيله؛ وإنّما هو بناء يتيسّر العمل به في جميع جوانب الحياة الإنسانيّة. إنّه أنموذج يمدّ الإنسان بمبادئ قيميّة - أخلاقيّة مؤسَّسة ومتعدّية وشاملة؛ ما يجعلها أنسب المبادئ لعالم اليوم والغد على حدّ سواء؛ لما تتّصف به من واقعيّة وقابليّة للتكيّف.

فالمنظومة القيميّة الإسلامية واقعيّة ومناسبة لطاقات البشر. وليست قواعد تجريديّة مثاليّة يتطلّع إليها الإنسان من دون أن يتمكّن من تطبيقها وبلوغها. وهي مع تلك الصفة الواقعيّة-الوظيفيّة فيها كفيلة، إذا طبِّقت، أن تخلق الإنسان المفلح المستقيم في سلوكه وشخصيّته، المطمئن داخل مجتمعه، المتعدّي نفعه لغيره؛ سواء أكان إنساناً أو حيواناً أو ما سواهما.

ولذا، كانت القيم الأخلاقيّة في الإسلام لها قيمة ذاتيّة، فهي غايات تُقصَد لذاتها، وليست وسيلة لتحقيق مقاصد أخرى. إنّها لا ترتبط بقواعد المنفعة بحيث تدور معها وجوداً وعدماً. وهي لا ترتبط بمذاهب اللذّة التي عرفتها بعض المذاهب الخلقيّة الغربيّة، وإنّما القيم في التصوّر الإسلاميّ هي أهداف ينبغي السعي إلى تحقيقها في ذاتها، بصرف النظر عن أيّ اعتبارات أخرى.